برامج مودّة
2024

برنامج الحاضنة القانونية للأحوال الشخصية

مودة
جمعية متخصصة
بالاستقرار الأسري

مودة
جمعية متخصصة بالاستقرار الأسري

مُنفذ المشروع

انطلقت جمعية مودة من الإحساس بالمسؤولية المجتمعية تجاه هذا الوطن الغالي وأبناءه الكرام، فقد تأسست بموجب القرار الوزاري رقم (48075) وتاريخ 1430/5/10هـ كأول جمعية متخصصة بقضايا الطلاق على مستوى المملكة بهدف المساهمة الفاعلة في تحقيق استقرار الأسرة السعودية وخفض نسب الطلاق والحد من آثاره الخطيرة على الفرد والمجتمع في آن واحد خاصة تلك التي تصيب المطلقة وأبنائها نتيجة معاناتهم من أزمة الطلاق.

تم تأسيس الجمعية بقرار من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
رقم 492 تاريخ 1430/5/10هـ

رؤيتنا

تمكين الأسر لمجتمع متماسك ومستدام

رسالتنا

القيادة المجتمعية لدعم وتمكين الأسرة عبر تقديم مبادرات نوعية ذات طابع تنموي

أهدافنا الاستراتيجية

1. تنفيذ برامج الخدمات المتخصصة للمستفيدين (التوعوية والتنموية)
2. إجراء البحوث والدراسات الاستشارية في مجال عمل الجمعية
3. تحقيق الاستدامة المالية
4. تأهيل الكوادر المتخصصة في مجال عمل الجمعية
5. توسيع نطاق خدمات الجمعية نوعيًا وجغرافيًا

ما يميز مودّة هو بناء استراتيجية عملها على الأسس التالية:

- تبني الحلول الوطنية الشاملة بعيدة المدى.
- السياسة التكاملية مع الجهات المعنية.
- التوجه التنموي الحديث.
- السعي نحو التطوير والتغيير معا للحفاظ على الثوابت الشرعية والوطنية.
- الابتكار والمرونة واستيعاب المتغيرات.

مدة المشروع
3 أشهر
تدريب

وصف البرنامج

برنامج تدريبي يهدف إلى تأهيل خريجات الشريعة والحقوق على مهارات الترافع أمام القضاء وتقديم الاستشارات القانونية في القضايا الأسرية والزوجية, بحيث تلتزم المستشارة القانونية بعد تخرجها من البرنامج بتقديم خدمات استشارية تطوعية للنساء المطلقات ومن في حكمهن من المعلقات.

وتتطلع جمعية مودة لتنفيذ هذا البرنامج خلال عام 2024م.

مميزات المشروع

تمكنت الجمعية من خلال برنامج الحاضنة القانونية من تأهيل 300 مستشارة قانونية على مهارات الترافع وتقديم الاستشارات القانونية في قضايا الأحوال الشخصية, تمكن من تقديم ما يقارب 33000 ساعة تطوعية لصالح الجمعية, ولتميز مخرجات برنامج الحاضنة استعانت وزارة العدل بخريجات البرنامج لتقديم الاستشارات القانونية المجانية لمراجعات محكمة الأحوال الشخصية بالرياض, من خلال افتتاح مكتب مودّة للمساندة الحقوقية بالمحكمة كأول مكتب نسائي من نوعه يمثل أول مشاركة للمرأة السعودية في القضاء على نحو مهني منظم, وبالنجاح الذي حققه مكتب مودة بمحكمة الرياض؛ صدرت توجيهات وزارة العدل محاكم الأحوال الشخصية بالمدن الرئيسية لتمكين مودة من افتتاح مكاتب مماثلة لتقديم خدمات الدعم الحقوقي المجاني للنساء المراجعات, وقد تمكنت مودة من افتتاح مكتب مماثل بمحكمة الأحوال الشخصية بالمدينة المنورة ومكة المكرمة والدمام وجدة, ويجري العمل حالياً على التوسع في محاكم مناطق المملكة العربية السعودية.

ماهو برنامج الحاضنة القانونية؟

الحاضنة القانونية عبارة عن برنامج تدريبي مدته ثلاث أشهر مؤلفة من (192) ساعة تدريبية يعقد في مقر الجمعية بالرياض, ويتضمن مجموعة من الوحدات التدريبية المتخصصة في مختلف المجالات الشرعية والقانونية و الاجتماعية وغيرها من المجالات ذات العلاقة والتي تخضع لعدد من الضوابط والمعايير العلمية لضمان سلامة أداء العملية التدريبية وفق أعلى معايير الجودة, بحيث تحصل الملتحقات بهذا البرنامج على التأهيل الشرعي والقانوني وفق أحدث التطورات في المجال العدلي، كذلك يحصلن على المهارة والخبرة اللازمتين بما يمكنهن من ممارسة مهنتهن والترافع أمام القضاء وتقديم الاستشارات الشرعية و القانونية في قضايا الأحوال الشخصية.

وتقوم الجمعية بتقديم البرنامج دون تحميل المتدربات أي أعباء مالية متعلقة بتكاليف الدورات شريطة المتدربة بتقديم الاستشارات القانونية لصالح الجمعية والفئات المستفيدة من خدماتها تحت إشراف مباشر من ادارة الشؤون القانونية بالجمعية، و تقدم الجمعية هذه الاستشارات للمطلقات من في حكمهن من المعلقات.

المبررات التي أدت لإطلاق الحاضنة القانونية؟

- التزايد الملحوظ في نسب الطلاق في المجتمع السعودي وتفاقم المشاكل الناتجة عنه نتيجة تدني مستوى الوعي الحقوقي لدى المجتمع عامه والمرأة خاصة.
- تزايد عدد القضايا الأسرية في المحاكم، والحاجة الى تقديم المعونة القضائية المجانية للمرأة المحتاجة بما يعزز من مفهوم العمل الحقوقي التطوعي.
- ضياع حقوق العديد من المطلقات ومن في حكمهن وأولادهن نتيجة انخفاض الوعي الحقوقي لديهن، والحاجة إلى توعيتهن وتقديم المساندة القانونية اللازمة لتمكينهن من تلك الحقوق.
- تهيب المرأة من الجو العام للمحاكم .
- لما تعانيه المرأة بالذات من مصاعب جمة في قضايا الطلاق والتعليق والهجر التي تحتاج إلى قدر من الخصوصية بين المرأة والمرأة في النواحي التي يصعب على الموكلة البوح بوقائعها إلى المحامي الرجل, مما ينتج عنه خسارة العديد من النساء لحقوقهن لأسباب تحرجهن من مراجعة مكاتب المحاماة التي يعمل بها الرجال, وعدم قدرتهن على الترافع بأنفسهن أمام القضاء خاصة ممن لا يتوفر لديهن ولي شرعي كالمطلقات والمعلقات.
- يتفق هذا البرنامج مع توجهات وزارة العدل في دعم المحاميات والترخيص لهن والعمل على توفير وضع حقوقي يكفل للمرأة حقوقها الشرعية والنظامية.
- الحاجة إلى توسيع مجالات العمل الخيري و التطوعي و الانتقال ببرامجه من الرعوية إلى التنموية.
- تنامي عدد خريجات كليات الشريعة والحقوق.
- عدم وجود مانع شرعي أو نظامي يمنع ترافع المرأة عن غيرها أمام القضاء أو تقديم الاستشارات القانونية.

الهدف العام من البرنامج

يعد هذا البرنامج من البرامج الاستراتيجية للجمعية والذي تهدف من خلاله إلى نشر الوعي الحقوقي الأسري و المساهمة في رفع الكفاءة العدلية في القضايا الزوجية والأسرية من خلال تشكيل توجه حقوقي نسائي في الواقع القضائي يعمل على تقديم المعونة القضائية للمرأة المطلقة و من في حكمها من المعلقات.

أهداف الحاضنة القانونية التفصيلية

- تأهيل نخبة من الكوادر النسائية المتخصصة للترافع عن المرأة أمام القضاء وتقديم الاستشارات القانونية المجانية في قضايا الأحوال الشخصية, حيث تهدف الجمعية من وراء هذا البرنامج إلى تخريج 500 مستشارة قانونية وشرعية مؤهلة تقدم 60,000 ساعة استشارة مجانية للمرأة المحتاجة من المطلقات والمعلقات على مدى خمس سنوات.
- إنشاء أول صندوق للمعونة القضائية في المملكة.
- نشر الثقافة الحقوقية في القضايا الأسرية، ورفع الوعي الحقوقي لدى المرأة المطلقة ومن في حكمها من المعلقات.
- تعزيز قدرة المطلقات و من في حكمهن في مواجهة آثار الطلاق السلبية والحصول على حقوقهن الشرعية والنظامية .
- مساعدة الجمعية في تأدية رسالتها المتمثلة في دعم الاستقرار الأسري والحد من الطلاق وآثاره عن طريق نشر الوعي الحقوقي الأسري وتقديم الاستشارات القانونية والشرعية للفئات المستفيدة من خدماتها.
- المساهمة في تحقيق مفهوم التنمية المستدامة في العمل الخيري الحديث .
- تشجيع المؤسسات الاجتماعية والحقوقية للمساهمة في تقديم الدعم الحقوقي للمطلقات ومن في حكمهن من المعلقات.
- تعزيز ثقافة العمل التطوعي في المجال الحقوقي.

مكونات البرنامج التدريبي

يتكون برنامج الحاضنة القانونية للأحوال الشخصية من أربعة مراحل، تحوي كل مرحلة على عدد من الوحدات التدريبية التي يتم تقديمها للمتدربات على يد نخبة من المختصين في المجالات الشرعية والقانونية والاجتماعية من قضاة ومحامين. ويتطلب من المتدربة اجتياز مراحل البرنامج بنجاح حتى تُمنح الشهادة التي تؤهلها لممارسة مهنتها وتقديم الاستشارات القانونية في المجال الذي تعتني به الجمعية باحترافية تامة ومهنية عالية.

المرحلة الأولى: برنامج تطوير المهارات التطوعية للمختصين بالمجال القانوني

عنوان الوحدة التدريبية	عدد الساعات
مبادئ العمل القانوني في جمعية مودّة.	4
مبادئ وأخلاقيات المساعدة والمسئولية والعمل التطوعي.	16
العوامل المؤثرة على واقع المطلقة والمهجورة والمتغيب عنها زوجها	4
فن التأثير ومهارات الاتصال في المجال القانوني	4
فن التعامل مع الضغوط وأهمية بناء الثقة بالنفس	4

إجمالي الساعات التدريبية: 32 ساعة

المرحلة الثانية: برنامج تطوير المهارات في مسائل الأحوال الشخصية

عنوان الوحدة التدريبية	عدد الساعات
قضايا الأحوال الشخصية (الزواج, الطلاق, الولاية, النفقة)	12
قضايا الأحوال الشخصية (الحضانة, الزيارة, النسب, الإرث)	12
الحماية القانونية في حالات العنف الأسري و التعامل مع الجهات ذات العلاقة	16
حقوق المرأة في الإسلام والمواثيق والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها المملكة	4
المبادئ والأحكام الأساسية لنظام العمل السعودي والمركز القانوني للمرأة العاملة	8

إجمالي الساعات التدريبية: 52 ساعة

المرحلة الثالثة: برنامج تطوير المهارات القضائية

عنوان الوحدة التدريبية	عدد الساعات
القواعد الفقهية	16
إعداد الأوراق القضائية	8
إعداد الاستشارات القانونية	8
إعداد المذكرات القانونية	8
أحكام ومبادئ وأخلاقيات مهنة المحاماة	8

إجمالي الساعات التدريبية: 48 ساعة

المرحلة الرابعة: برنامج مهارات التعامل مع الأنظمة القضائية

عنوان الوحدة التدريبية	عدد الساعات
الأحكام والمبادئ الأساسية لنظام المرافعات الشرعية المملكة	32
تنفيذ الأحكام القضائية وقرارات اللجان شبه القضائية في المملكة	8
الأحكام والمبادئ الأساسية لنظام الإجراءات الجزائية في المملكة	12
القضاء المستعجل	4
التنظيم القضائي الجديد واختصاصات المحاكم في المملكة	4

إجمالي الساعات التدريبية: 60 ساعة

مزايا برنامج الحاضنة القانونية؟

- تحقيق البرنامج لهدفه المتمثل في إنشاء صندوق مودّة للمعونة القضائية لتقديم الاستشارات الشرعية والقانونية المجانية للمطلقات ومن في حكمهن من المعلقات عن طريق تأهيل كوادر نسائية متخصصة في مجال العمل الحقوقي, حيث تم تخريج (300) خريجة و إقامة (10) دروات حتى عام 2020م, يقومن بتقديم المعونة القضائية المجانية للمستفيدات من خدمات الجمعية من المطلقات و المعلقات.
- تحقيق هدف البرنامج المتمثل في المساهمة في رفع الكفاءة العدلية في القضايا الزوجية والأسرية من خلال تشكيل توجه حقوقي نسائي في الواقع القضائي يعمل على تقديم المعونة القضائية المجانية وفقا للاشتراطات الشرعية والنظامية, والذي تمثل في الحصول على ثقة المحكمة العامة من خلال تكليف المحكمة للجمعية باستقبال عدد من دعاوى الحضانة والضم والزيارة المنظورة لدى المحكمة بهدف تولي الجمعية دراستها ورفع تقرير يتضمن توصيات منشئة للحكم القضائي.
- استعانة وزارة العدل بخريجات الحاضنة القانونية لتقديم المشورة القانونية المجانية لمراجعات محكمة الأحوال الشخصية بالمدن الرئيسية الأخرى, حيث قامت الوزارة بتمكين الجمعية من افتتاح مكاتب مودة للمساندة الحقوقية في محاكم الأحوال الشخصية في كلاً من : «الرياض, مكة المكرمة, المدينة المنورة, جدة, الدمام» وجاري التوسع والافتتاح في مدن أخرى , بحيث تضم تلك المكاتب مستشارات قانونيات مؤهلات لتقديم خدمات حقوقية مجانية لمراجعات المحكمة.
- اكتسب برنامج الحاضنة القانونية دعم وتأييد العديد من الجهات المعنية بهدف البرنامج وهي :
- صدور أمر سامي يقتضي ابرام مذكرة تفاهم مع جمعية مودة للاستفادة من تجربتها في برنامج «الحاضنة القانونية» لتقديم العون الحقوقي لحالات العنف الأسري
- موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية لإقامة البرنامج كبرنامج استراتيجي سنوي للجمعية.
- اعتماد البرنامج من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
- الإشارة لبرنامج الحاضنة القانونية للأحوال الشخصية كأحد ابرز التطورات التي شهدتها المملكة العربية السعودية في مجال تنمية الوعي بحقوق المرأة في التقرير الوطني حول التقدم المحرز في أوضاع حقوق الانسان بالمملكة, والذي تم استعراضه للمناقشة في مجلس حقوق الانسان الدولي بجنيف في 21 اكتوبر 2013م.
- تحقيق انتشار واسع للجمعية في الأوساط القضائية والحقوقية, تمثل في زيادة عدد طلبات الاستشارات القانونية الواردة للجمعية والمتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية وقضايا الطلاق والتعليق والهجر والأثار الناتجة عنها.
- ملائمة مخرجات البرنامج لسوق العمل القانوني, حيث أن كثير من الملتحقات ببرنامج الحاضنة القانونية حصلن على فرص وظيفية قانونية بعد تخرجهن من البرنامج.
- تحقيق هدف البرنامج المتمثل في تعزيز ثقافة العمل التطوعي في المجال الحقوقي , حيث تشكلت مجموعات تطوعية من خريجات البرنامج تهدف إلى نشر الثقافة الحقوقية في قضايا الأحوال الشخصية من زواج و طلاق وحضانة ونفقة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.